الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.1

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
20 November 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مكدونالد ..... (سورينام)

المحتويات

بيان الرئيس

تنظيم الأعمال

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

12-53730 X(A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

بيان الرئيس

١ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى التركيز على المسائل الجوهرية المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول أعمالها، حيث اختُصت ببحث المسائل التي تمس البشرية بصورة مباشرة. وفي حين قد يكون لدى الأعضاء وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بأولويات تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية أو تنفيذ حقوق الفئات الضعيفة، إلا أنه مقتنع بأن في استطاعة اللجنة إيجاد أساس مشترك لتحسين حالة أصحاب الحقوق. ورحب بنشر جميع جلسات اللجان الرئيسية على الإنترنت وهو ما يسمح بالتوعية الشفافة للقطاعات التي تمثلها. غير أن هذا الخيار ليس متاحاً بصورة دائمة في جميع البلدان، كما أُشير إلى ذلك مؤخراً وفي المناقشة العامة التي جرت في الجمعية العامة. فإذا كانت مداولات الأمم المتحدة تجري حقيقة نيابة عن شعوب العالم، فإنه ينبغي إتاحة الفرصة أمام هذه الشعوب لمتابعة هذه المناقشات. ومع وضع هذا في الاعتبار، يجري التخطيط لتنظيم حدث مشترك بالنسبة للجنتين الثانية والثالثة عن استخدام التكنولوجيا العريضة النطاق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

تنظيم الأعمال (A/67/250 و A/C.3/67/1 و A.C.3/67/L.1 و A/C.3/67/L.1/Add.1/Rev.1)

٢ - **الرئيس**: قال إن الرسالة الواردة من رئيس الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال التي أحيلت إلى اللجنة الثالثة موجودة في الوثيقة A/C.3/67/1. وترد قائمة الوثائق الواردة تحت كل بند من بنود جدول الأعمال في الوثيقة A/C.3/67/L.1/Add.1/Rev.1. وأشار إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بتسيير أعمال اللجنة الثالثة الواردة في الفصل الثاني من الوثيقة A/66/250، والنص الوارد في الفقرة ٢٥ من هذه الوثيقة عن بثّ جميع الجلسات الرسمية على الإنترنت، فشدد على أهمية الالتزام بالحدود الزمنية للبيانات وحقوق الرد، واحترام المواعيد النهائية لتقديم الاقتراحات، والتسجيل في قائمة المتكلمين.

٣ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): أشار إلى بعض التغييرات في برنامج العمل (A/C.3/67/L.1)، ووجَّه انتباه الوفود إلى التغييرات المدرجة في الوثائق المعروضة على اللجنة والواردة في الوثيقة A/C.3/67/L.1/Add.1/Rev.1.

٤ - **الرئيس**: اقترح أنه ينبغي للجنة احترام الجدول الزمني قدر المستطاع من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الوقت والموارد المتاحة للجنة، مع العلم بأنه سيجري إدخال التعديلات حسب الضرورة. وينبغي للوفود التي تتقدم بمشاريع اقتراحات إبلاغ أمين اللجنة، وينبغي لأولئك الذين يتقدمون بمشاريع قرارات تتطلب مفاوضات طويلة إعداد هذه المشاريع في أبكر وقت ممكن، واحترام الحدود الزمنية بدقة. وعملاً بالممارسة السابقة، ستحتفظ اللجنة بقائمة متجددة بأسماء المتكلمين، وينبغي أن تكون الوفود جاهزة للتكلم قبل التوقيت المقرر لها، عند الاقتضاء. واقترح أن يدرج في نهاية قائمة المتكلمين اسم أي عضو غائب عندما يحل موعده في الكلام، وذلك ما لم يُتفق على تغيير الموعد مسبقاً في وقت مناسب مع وفد آخر. وينبغي أن يقتصر زمن البيانات على ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم مجموعة من الدول، و ٧ دقائق لمن يتكلمون بصفتهم الوطنية.

٥ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): تلا قائمة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ورؤساء هيئات المعاهدات أو الأفرقة العاملة، والخبراء المستقلين والممثلين الخاصين للأمين العام الذين سيقدمون التقارير إلى اللجنة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

٦ - **الرئيس**: قال إنه عملاً بالممارسة المتبعة، يعتبر أن اللجنة ترغب في دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، ورؤساء هيئات المعاهدات أو الأفرقة العاملة وغيرهم إلى تقديم تقاريرهم إلى اللجنة والتفاعل معها.

٧ - وقد تقرر ذلك.

٨ - **الرئيس**: قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقتين A/C.3/67/L.1 و Add.1/Rev.1 بصيغته التي صوبها أمين اللجنة شفوياً، رهناً بأي تعديل.

٩ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

١٠ - **الرئيس**: قال إن اللجنة ستستعرض البرنامج ٢٠ (حقوق الإنسان) من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والوارد في الوثيقة A/67/6، وستتخذ إجراءً بشأنه. وأضاف أن لجنة البرامج والتنسيق لم تتمكن من استكمال استعراضها للتعديلات التي اقترحتها الوفود، وترد استنتاجاتها وتوصياتها في الوثيقة A/67/16. وقال إنه عيَّن أثنين من الميسّرين لتوجيه المشاورات غير الرسمية وهما: السيد دي ليون هويرتا من المكسيك، والسيد منذر سليم من مصر.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (A/67/179)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (A/67/61-E/2012/3 و A/67/153)

(ج) **متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (A/67/188)

١١ - **السيد وو هونغبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه من الضروري أن تجد اللجنة حلولاً عملية للتحديات الجارية عند تناول مسائل التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان. ونظراً لأن موعد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يقترب بسرعة، فقد تحققت عدة غايات كما أجريت تحسينات هامة في مجالات كثيرة. وفي حين أنه ينبغي عدم التهوين من أهمية هذه الإنجازات، إلا أنه يجب الاعتراف بأن تحديات متعددة الوجوه لا تزال قائمة. فعدم المساواة المتزايد يؤثر على الفئات الضعيفة. إذ يمثل الشباب ٤٠ في المائة من بين ٢٠٠ مليون عاطل على نطاق العالم، ولا تزال نساء الشعوب الأصلية، والأطفال، وكبار السن يعانون بصورة غير متناسبة من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات العالمية.

١٢ - وأضاف أن التنمية المنصفة والشاملة تتطلب توفير الفرص، كما اعترف بذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠). ويجب اتخاذ خطوات حاسمة لتوفير فرص عمل بصورة مستدامة؛ ويمكن تشجيع عمالة الشباب على وجه الخصوص عن طريق حلول مبتكرة تستفيد من نموذج المشاريع التعاونية. ويجب تصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية مع وضع حقوق ومصالح المرأة في الاعتبار. ويجب مواجهة حالات عدم المساواة التي تؤثر على الفئات الضعيفة عن طريق ضمان الحصول على الحقوق الأساسية والتنفيذ الحقيقي لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومبادرات من قبيل خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ويجب الحفاظ على نظم الحماية الاجتماعية الفعالة، حيث إنها تعمل على استقرار الاقتصادات وتتصدى لآثار الانتكاس الاقتصادي.

١٣ - وقال إن التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يمثل أولوية. وستتوقف خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على نجاحات وخبرات

الأهداف الإنمائية للألفية، ومع مدخلات من جميع الشركاء، ستكون التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية هي محور هذه الخطة. وأضاف أنه يتطلع إلى توجيه اللجنة بشأن خطة التنمية هذه.

١٤ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقارير الأمين العام في إطار البنود الفرعية ٢٧ (أ) و (ب) و (ج) من جدول الأعمال، فقالت إن التقرير المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (A/67/179) يعطي لمحة عامة عن المناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية أثناء دورتها الخمسين. ووجد التقرير أنه بينما تحقق على الصعيد العالمي هدف القضاء على الفقر والجوع، إلا أن التقدم المحرز ما زال متفاوتاً، حيث يتعثر عدد من المناطق والبلدان نتيجة لمظاهر التفاوت المتزايدة، ونقص فرص العمل، وتردي الإنتاجية الزراعية والآثار الأخرى لتغير المناخ. وقد أوضحت التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات العالمية الأخيرة الحاجة الملحة إلى سياسات أكثر فاعلية وإيجابية. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تكفل البلدان قدر أكبر من اتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتعبئة المزيد من الموارد، مما سيسمح لها بزيادة الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية وبناء اقتصادات أقدر على التكيف. كما ينبغي للبلدان وشركائها في التنمية أن تستكشف سبل تحسين الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر فاعلية، وتوسيع نطاق الآليات القائمة من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥ - وينبغي أن يكون توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية الكلية. وينبغي للحكومات أن تنظر في تنفيذ الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، الذي من شأنه أن يكفل استفادة الجميع من الحماية الاجتماعية، ويتصدى لأنماط التفاوت، والتمييز، والإقصاء الاجتماعي عن طريق إدراج جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات المحرومة، في عمليات صنع القرار.

١٦ - وأضافت أن التقرير عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية (A/67/211) يسلط الضوء على الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية الذي قررت الجمعية العامة عقده في عام ٢٠١٣، والذي يهدف إلى تعزيز تعميم منظور الإعاقة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحدد التقرير مجالات العمل ذات الأولوية، وأوصى بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة وفعالة باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمنصفة.

١٧ - وقالت إن التقرير بشأن الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ (A/67/61-E/2012/3) خلص إلى أن الاستبعاد الاجتماعي والشيخوخة يعتبران من التحديات الرئيسية للإدماج الاجتماعي في مرحلة الحياة المتقادمة، وأوصى بنهج أكثر اتساقاً يسمح للأشخاص المسنين بمواصلة الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبعد أن أوصى التقرير أيضاً بالعمل على وضع وتنفيذ سياسات متعلقة بالأسرة وتقاسم الممارسات الجيدة، أوضح قيمة التركيز على الأسرة في الجهود الإنمائية، والدعوة إلى التوسع في الاستحقاقات التي تركز على الأسرة. وشجع الحكومات وأصحاب الشأن على الالتزام باتفاقيات منظمة العمل الدولية لضمان تحقيق التوازن بين العمل والأسرة.

١٨ - وقالت إن التقرير بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/67/188) يسلط الضوء على عدد من العناصر التي تعد ضرورية لبناء مجتمع يتم فيه إدماج كبار السن

بصورة كاملة وتتاح أمامهم الفرص للمشاركة بصورة فعالة في العمليات الإنمائية.

١٩ - **السيد ليوبارت** (رئيس مكتب متطوعي الأمم المتحدة، نيويورك): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في قراري الجمعية العامة ١٥٣/٦٣ و ٦٧/٦٦ (A/67/153)، إن التقرير استعرض التقدم المحرز بشكل عام، وسلط الضوء على نشر أول تقرير عن حالة التطوع في العالم، وقدم تفاصيل عن الأنشطة التي نُفذت في عام ٢٠١١ للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين.

٢٠ - وأضاف أن التقرير الذي أعد باستخدام التعليقات الواردة من عشر وكالات للأمم المتحدة واستقصاء إلكتروني عالمي عام بين مختلف أصحاب الشأن، يركز على أربعة مجالات رئيسية: الاعتراف والترويج؛ والتيسير؛ وإقامة الشبكات؛ وإدماج المتطوعين. ووجد أن تسريع الوتيرة في هذه المجالات قد عزز الاتجاه الإيجابي لإدراج العمل التطوعي في الاستراتيجيات الإنمائية. واعترف التقرير أيضاً بأنه لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية بدون العمل التطوعي من جانب الأفراد والمجتمعات. وقد سلط التقرير الأول عن حالة العمل التطوعي في العالم الضوء على الأثر الإيجابي للعمل التطوعي، الذي اعترف به برنامج متطوعي الأمم المتحدة بأنه مورد متجدد هام، وإن كان غير ملحوظ، لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه السلام والتنمية مثل تخفيض الفقر، والتنمية الشاملة والمستدامة.

٢١ - وقدم التقرير عدداً من التوصيات الأساسية فيما يتعلق بالعمل التطوعي، بما في ذلك ضرورة مضاعفة الجهود لإشراك الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وتسهيل العمل التطوعي على المستوى الوطني؛ وضمان حماية المتطوعين وأمنهم؛ وتعزيز العمل التطوعي بين بلدان الجنوب وفي أوساط المغتربين الوطنيين وتيسيره؛ وإنشاء كتائب عالمية للمتطوعين الشباب، ونشر خطط وطنية للمتطوعين الشباب، والمساهمة في الصندوق الاستئماني لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ وإدماج الخدمة التطوعية في مناهج التعليم؛ وإيلاء الأولوية لتوفير الدعم الحكومي لأُطر إدارة مخاطر الكوارث التي تنطوي على مساهمات المتطوعين؛ وإدراج العمل التطوعي في السياسات والبرامج الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتصدي لها؛ وتشجيع دعم القطاعين العام والخاص؛ وتحسين الاعتراف بمساهمة المتطوعين في رسالة الأمم المتحدة وأعمالها؛ وإدماج تأثير العمل التطوعي في الرفاه كمقياس للتقدم المحرز في جدول أعمال التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥.

٢٢ - وفي حين أن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين قد أعطت دفعة جديدة لدعم العمل التطوعي ودوره في التنمية، إلا أنه يلزم مواصلة التركيز على المجالات الرئيسية الأربعة. وأضاف أن تحديد خارطة طريق خاصة لعقد الأمم المتحدة للعمل التطوعي من شأنه أن يوفر إطاراً جيداً لمزيد من المبادرات المنسقة من أجل تعزيز التحالفات الوطنية والإقليمية والعالمية وشبكات المتطوعين والشركاء.

٢٣ - **السيد مراد** (الجزائر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في عدد من المجالات، إلا أنه يلزم بذل جهد أكبر لتحقيق الغايات المشتركة في مجال التنمية الاجتماعية. وأضاف أن تقرير الأمين العام أوضح أن تحقيق الركائز الرئيسية الثلاث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لا يزال يمثل تحدياً عالمياً مستمراً، وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ بالكامل التوصيات الخاصة باتخاذ إجراء عاجل وأكثر فاعلية. وأضاف أن الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة، والتحديات التي يمثلها تغير المناخ تسبب قلقاً خاصاً نظراً لأنها جميعاً تنطوي على دلالات

سلبية رئيسية بالنسبة للتنمية الاجتماعية وتعمل على زعزعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٤ - وعلى ضوء هذه التحديات المستمرة، يعد تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر القمة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد التزامها بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ومبادرات التنمية الاجتماعية الأخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين. وترحب المجموعة والصين أيضاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن التعاون من جانب المجتمع الدولي والشركاء في التنمية يعد حاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية. ولهذا تطالب مجموعة الـ ٧٧ والصين بتعاون دولي معزز، كما تطالب البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، والوصول إلى الأسواق، وبناء القدرة، ونقل التكنولوجيا، والدعم التقني. وتحث مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي من جديد على اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تعترض إعمال الحق في تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار والاحتلال الأجنبي مما يؤثر سلباً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٢٦ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز حقوقهم. وأضاف أن الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٣ سيتيح فرصة قيّمة لاستعراض سياسات التنمية من منظور الإعاقة، وتعزيز الالتزام بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم وتمكينهم.

٢٧ - ومضى يقول إنه ينبغي أن تكون هناك أيضاً سياسات وإجراءات جيدة التركيز لمواجهة شيخوخة السكان والتمييز، والعنف والفقر الذي كثيراً ما يتعرض له كبار السن. وتلاحظ مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق بالغ التخفيضات التي أجريت على الإنفاق الاجتماعي في كثير من الدول الأعضاء نتيجة للأزمة المالية العالمية، وهذه التخفيضات تؤثر سلباً على الحماية الاجتماعية المقدمة للأشخاص المسنين. لذا يلزم اتخاذ إجراء عاجل في الدورة الحالية للإسراع بتنفيذ خطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة.

٢٨ - وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتركيز المستمر على الشباب، وتطالب الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب الشأن ذوي الصلة بالتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب والحوار والتفاهم. وتلاحظ أيضاً مع الارتياح أنه منذ الإعلان عن السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤، اضطلع المجتمع الدولي بطائفة من الأنشطة والالتزامات دعماً لهذه الأهداف. وينبغي لأنشطة الاحتفال بالذكرى العشرين أن تتيح فرصة مفيدة لتعزيز السياسات والبرامج الوطنية التي تركز على الأسرة. وبالمثل، ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالأنشطة التي نُفذت فيما يتعلق بالسنة الدولية للتعاونيات وتطالب جميع العناصر الفاعلة بمواصلة تعزيز التعاونيات وزيادة التوعية بمساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٩ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، أسفرت الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، والمعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عن سلسلة من القرارات الوزارية التي تضمنت توجيهات واضحة مع نتائج قابلة

للقياس. وعلاوة على ذلك، أعطى العقد الأفريقي للمعوقين (١٩٩٩-٢٠٠٩) دفعة جديدة لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وعزز التعاون الإقليمي في المسائل التي تشملها قواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي لجميع أصحاب الشأن في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وكذلك المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، العمل من أجل المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في القارة الأفريقية، ومساواتهم، وتمكينهم. وأضاف أن ١ إلى ٢ في المائة فقط من المعوقين الأفريقيين يحصلون على خدمات الرعاية وإعادة التأهيل والتعليم، ويكافح كثير منهم - خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية - من أجل البقاء بسبب افتقارهم إلى الدعم والموارد. ونتيجة لذلك، تم تمديد العقد الأفريقي للمعوقين حتى عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، ستستعرض مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة العمل الأفريقية للمعوقين لتشمل قضايا الإعاقة الناشئة، وسيجري استعراض في منتصف مدة العقد عام ٢٠١٤.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨ قد أُعلنت بدورها عقداً أفريقياً للشباب من أجل النهوض ببرنامج تنمية الشباب على نطاق القارة، وزيادة الاستثمار في البرامج الإنمائية للشباب، وزيادة الدعم للتنمية، وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية للشباب. وخلال السنة الأفريقية للشباب عام ٢٠٠٨، وضعت البلدان الأفريقية برامج تدريبية غير نظامية، للدول التي اجتازت مرحلة النزاعات، وعززت منظمات الشباب عن طريق إعادة تنشيط اتحاد الشباب الأفريقي، ووضعت خطة عمل لتعزيز تنمية الشباب عن طريق التنفيذ الفعال لميثاق الشباب الأفريقي الذي صدر في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من هذه المبادرات، ظل الشباب الأفريقي مهمشاً في أسواق العمل الأفريقية في الوقت الذي تكافح فيه البلدان من أجل توفير وظائف لسكان يتزايدون.

٣١ - وبموجب إطار السياسات وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الشيخوخة في أفريقيا المعتمدين في عام ٢٠٠٢، تعهدت الدول الأعضاء بوضع سياسات وطنية للشيخوخة من أجل تحسين حياة الأشخاص المسنين في القارة، والذين ينبغي إشراكهم في المشاورات ذات الصلة حتى يمكن مواءمة السياسات المعتمدة لتلائم الحالة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن جهود الدعوة الجارية ستساعد على اجتذاب الموارد المطلوبة لتنفيذ الالتزامات المعلنة.

٣٢ - وأضاف أن التنمية الاجتماعية لا تزال على رأس جدول الأعمال الأفريقي، كما يتضح من إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا الذي اعتُمد عام ٢٠٠٩. وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تمضي الدول الأفريقية قدماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة؛ وتطالب المجموعة الأفريقية شركاءها بمضاعفة جهودهم تحقيقاً لهذه الغاية.

٣٣ - وقال في ختام كلمته إن مجموعته ترى أنه ينبغي إعطاء الكلمة للمجموعات الإقليمية، خاصة تلك التي تمثلها دول أعضاء، قبل المجموعات الإقليمية التي تمثل نفسها. وينبغي أن يستمر إجراء المشاورات بشأن هذه المسألة.

٣٤ - **السيد حنيف** (ماليزيا): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة تعمل من أجل إنشاء جماعة تركز على السكان ومسؤولة اجتماعياً بحلول عام ٢٠١٥، لتحسين نوعية الحياة استناداً إلى مبادئ التنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، حددت الخطة الاجتماعية والثقافية للجماعة التابعة للرابطة سبعة مجالات أولوية للعمل، من بينها التخفيف من وطأة الفقر، ومعالجة التأثيرات السلبية

للإدماج والعولمة، والأمن الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية، ومكافحة الأمراض المعدية.

٣٥ - وتركز الرابطة، في جهودها لتعزيز العدالة الاجتماعية وتعميم حقوق السكان في السياسات وفي جميع مجالات الحياة، على حماية حقوق الفئات المحرومة والضعيفة، وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، وتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات من أجل التصدي بصورة أفضل للقضايا التي تهم الفئات المحرومة. وهناك مبادرات حديثة تتضمن اعتماد الإطار الاستراتيجي للرابطة من أجل الرفاه الاجتماعي والتنمية (٢٠١١-٢٠١٥)، والإعلان عن عقد الرابطة للمعوقين (٢٠١١-٢٠٢٠)، واعتماد إعلان بالي بشأن تعزيز دور المعوقين ومشاركتهم في جماعة الرابطة لعام ٢٠١١.

٣٦ - وفي الاجتماع التاسع لكبار المسؤولين في الرابطة واليابان بشأن المجتمعات الراعية، والمعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، صمم الأعضاء على وضع حلول شاملة للمشاكل التي تواجهها الفئات الضعيفة، وتعزيز المشاركة الإيجابية لجميع أصحاب الشأن حتى يتسنى للأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة مواصلة الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس الإدماج الكامل. وقد أقيمت شراكات بين الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمجتمعات المدنية، تعكس الاعتراف بأن الفئات المحرومة والضعيفة بحاجة بأن تكون ممثلة على كافة مستويات المجتمع من أجل تعزيز الالتزام بالمبادئ التوجيهية ذات الصلة مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٧ - وفي الاجتماع الوزاري السابع للرابطة المعني بالشباب، والمعقود في عام ٢٠١١، وافقت البلدان الأعضاء في الرابطة على اقتراح ماليزيا بوضع برنامج لمتطوعي شباب الرابطة من أجل إتاحة فرص العمل التطوعي أمام الشباب الذين سيعملون على تحسين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الإقليم بهدف تحويل العمل التطوعي إلى أداه للتنمية المجتمعية. وقد أُحرز مزيد من التقدم بالنسبة للمسائل المتعلقة بالشباب في منتدى شباب الرابطة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٢، والذي أشار إلى مجالات أولوية يمكن أن يسهم فيها الشباب بصورة أكثر نشاطاً من أجل تحقيق الرخاء.

٣٨ - **السيدة رامبالي** (سانت لوسيا): تكلمت بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقالت إن البلدان الكاريبية تكافح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيض الفقر بسبب تأثير تغير المناخ، الذي يمثل أخطر تهديد للتكامل الإقليمي، ومقومات الحياة، والبقاء. وأضافت أن القضاء على الفقر يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالتكامل الاجتماعي، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ولهذا من الضروري وضع سياسات اقتصادية كلية واجتماعية لتوفير العمالة المنتجة والعمل اللائق، باعتبار ذلك السبيل الرئيسي للخروج من دائرة الفقر إلى النمو الاقتصادي المستدام. ومن الضروري أيضاً وضع برامج للحماية الاجتماعية، وتعزيز الاستثمار في التعليم، والصحة، والزراعة، والبنية التحتية، وتعبئة الموارد المحلية استكمالاً للمساعدة الإنمائية الرسمية. فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية إلا عن طريق تمكين الفئات الضعيفة ومشاركتها في عمليات صنع القرار.

٣٩ - وقد اعتمدت البلدان الكاريبية طائفة من المبادرات المصممة لإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في التنمية الوطنية، ولتحقيق النهضة الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من أن أزمات الأغذية والطاقة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ قد سببت بعض النكسات. فعلى سبيل المثال، كانت البطالة المتزايدة تهدد الاستقرار الاجتماعي. ولهذا صمم رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على وضع برنامج للاستثمار الكاريبي بغية تشجيع الاستقرار، والنمو، والإنتاج التنافسي. وتنسق

الجماعة الكاريبية أيضاً الجهود الوطنية الجارية لمواجهة التحديات الاجتماعية المتعلقة بتغير المناخ، والتعليم، والصحة.

٤٠ - وتلتزم الجماعة الكاريبية بتعزيز الشراكات والحوار مع الشباب بوصفهم أدوات للتنمية، والإدماج الاجتماعي، والتسامح، والسلام. وقد احتفلت بيوم الشباب الكاريبي في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ كجزء من خطة عمل تنمية الشباب الكاريبي ٢٠١٢-٢٠١٧، والتي صُممت لإيجاد شباب متمكن، ويعيش في أمان، وله قيمته ليحقق قدرته الكاملة ويسهم في إقامة مجتمع كاريبي مستدام. وثمة مبادرة أخرى تتمثل في برنامج سفراء الشباب الكاريبي الذي صُمم لتيسير مشاركة الشباب في صنع القرار الإقليمي. وعلاوة على ذلك، كان هناك تبادل رفيع المستوى بين قادة شباب الجماعة الكاريبية ونظرائهم من اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بهدف زيادة وشراكة الشباب في التنمية.

٤١ - ونظراً للتحول الديموغرافي الجاري، اعتمدت الجماعة الكاريبية الميثاق الكاريبي بشأن الصحة والشيخوخة في عام ١٩٩٩ كنهج منسق ومنظم لتأمين صحة المسنين في المجتمعات والاقتصادات الكاريبية، وإدماجهم الكامل ومشاركتهم. ويجري أيضاً تنفيذ تدابير على المستوى الوطني لتوفير بيئات داعمة للمسنين. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، تعزز الجماعة الكاريبية التعاون مع أصحاب الشأن ذوي الصلة. وفضلاً عن ذلك، فإن ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية يكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تعمل البلدان الكاريبية لتنفيذ ورصد اتفاقية الأمم المتحدة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٢ - وقالت في ختام كلمتها إن الجماعة الكاريبية تستعد للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤. وتعمل بلدانها الأعضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للإسراع بخطوات النمو الاجتماعي المستدام لما فيه صالح الشعوب في جميع أنحاء المنطقة الكاريبية.

٤٣ - **السيد نتواغاي** (بوتسوانا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن تحقيق المزيد من الإدماج يعد هدفاً رئيسياً في إطار خطة الإقليم الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتحسين الرفاه ونوعية الحياة. غير أن جهود تحقيق الأهداف الإنمائية لا تزال تصطدم بآثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ. وأضاف أن الفقر في الإقليم يمثل مشكلة حادة بشكل خاص بين الفئات الضعيفة، وفي محاولة للقضاء على هذه الآفة، جعلت جميع البلدان في الجماعة التخفيف من وطأة الفقر الهدف الرئيسي لخططها وسياساتها الإنمائية الوطنية. وتشمل المبادرات الإقليمية الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية، وإعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. وقد نفذت الدول الأعضاء في الجماعة أيضاً سلسلة من المبادرات التي صممت لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي المستدام، بالاقتران مع إدخال تحسينات على الخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، وافقت الجماعة على إنشاء مرصد للفقر لرصد التقدم الإقليمي في القضاء على الفقر.

٤٤ - وأضاف أن الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية هما ركيزتان رئيسيتان لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، وضمان الأمن الغذائي، وإيجاد أسواق أقوى تستطيع الصمود أمام الصدمات. ولهذا يحث رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية دولها الأعضاء على

اتخاذ خطوات تكفل الأمن الغذائي المستدام وفقاً لإعلان دار السلام بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا.

٤٥ - وأضاف أن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، دفع البلدان الجماعة إلى أعطاء الأولوية لتوفير الوظائف، وتحسين فرص الاستفادة من التعليم النظامي، وبرامج التدريب، والعمل الذاتي، واعتماد سياسات لوضع نظم للحماية الاجتماعية وتعزيزها وتوسيع نطاقها. وفي مجال الصحة، يلزم اتخاذ مزيد من التدابير لمكافحة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذي يشكل تحدياً رئيسياً في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ويتطلب استجابات مبتكرة على كافة المستويات.

٤٦ - وتتزايد الجهود المبذولة لمواجهة القضايا التي تمس الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة، وقد صدق الكثير من الدول الأعضاء في الجماعة على اتفاقية حقوق المعوقين بينما تعمل الدول الأخرى من أجل هذا الهدف. وينبغي ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ التدابير التي تهدف إلى تعزيز إدماجهم في الخطة الإنمائية. وأخيراً، ترحب منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالدعم المستمر المقدم من المجتمع الدولي لجهودها من أجل القضاء على الفقر، خاصة بين الفئات الضعيفة.

٤٧ - **السيد ماير - هارتنغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً بالنيابة عن كرواتيا البلد المرشح؛ وعن البلدان المرشحة: أيسلندا، والجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة: ألبانيا، والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقال إن الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يسيران جنباً إلى جنب، ولهذا فإنه يلزم الربط بين سياسات العمالة والسياسات الاجتماعية. وقد وضعت استراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠ الأسس لتحقيق انتعاش قوي وأكثر توازناً بعد الأزمة العالمية، وتستخدم أهدافها لوضع نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يتسم بالاستدامة والشمول على حد سواء. وكجزء من هذه الاستراتيجية، استُهل المنهاج الأوروبي ضد الفقر والإقصاء الاجتماعي في محاولة لانتشال ملايين السكان في الاتحاد الأوروبي من دائرة الفقر والإقصاء الاجتماعي بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٨ - وأضاف أنه يتعين أن تكون جهود الحكومة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية استراتيجية ومبتكرة وقائمة على خطة واسعة للتنمية الاجتماعية تتضمن إدخال تحسينات على الأوضاع الصحية، والاستثمار في رأس المال البشري. وتنطوي خطة التنمية المستدامة على أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية. وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها محور جدول الأعمال الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. ولهذا فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستواصل العمل مع حكومات أخرى في جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين، وكذلك مع منظمة العمل الدولية لتعزيز الحماية الاجتماعية، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٤٩ - ويجب على الدول الأعضاء مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي للشباب لعام ٢٠٠٩، ومبادرة ''شباب يمضي قدماً''، تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه الشباب في محاولة الوصول إلى سوق العمل. وتبذل الجهود أيضاً لمعالجة القضايا التي تمس الأشخاص المسنين، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد صدَّق أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاقية حقوق المعوقين، وتقوم المفوضية

الأوروبية بتنفيذ الاستراتيجية الأوروبية للمعوقين للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، والتي صممت لكسر الحواجز المتعددة التي تواجه المعوقين.

٥٠ - **السيد غالفيز** (شيلي): تكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة تلتزم التزاماً أكيداً بتعزيز الإدماج الاجتماعي والتكامل باعتبار ذلك أحد الركائز الأساسية والمترابطة الثلاث للتنمية الاجتماعية، إلى جانب القضاء على الفقر، والعمالة المنتجة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع. غير أن هناك حاجة إلى التزامات قوية من جانب كافة الحكومات والمجتمعات، مع اعتراف عالمي بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والمساواة. وينبغي توزيع فوائد النمو الاقتصادي بصورة أكثر إنصافاً، وتحسين فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية. وينبغي تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان عن طريق استراتيجيات إنمائية متكاملة، وتدابير تنفذ للتغلب على الفقر.

٥١ - ومن الضروري ألا تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى تخفيض التمويل الإنمائي والمساعدة الإنمائية الرسمية. ففي أعقاب هذه الأزمة، ينبغي للدول مواصلة التركيز على توفير فرص العمل اللائق، خاصة للشباب والأشخاص المسنين، وينبغي أن تواصل السياسات تأمين الاستثمار الاجتماعي الأساسي في الصحة والتعليم. وتعد سياسات الحماية الاجتماعية حاسمة لمحاربة الفقر وسرعة التأثر، وحالات التفاوت المستمرة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً مواصلة بذل جهود متضافرة على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية للتغلب على أزمة الأغذية، وتشجيع التنمية الريفية والإنتاج الزراعي بغية محاربة الجوع والفقر، اللذين يمثلان أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. ويحث الاتحاد الأوروبي البلدان المتقدمة بشكل خاص على تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق الصادرات، ومواصلة خفض عبء الدين الخارجي، وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا.

٥٢ - وفيما يتعلق بالأشخاص المسنين، ينبغي للمجتمع الدولي إيلاء مزيد من الاهتمام لكبار السن، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق المسنين. وينبغي أن يتصدى أيضاً لزيادة انتشار الأمراض غير المعدية التي تعاني منها البلدان في جميع أنحاء العالم، وخاصة البلدان النامية، والبلدان المنخفضة الدخل، والمتوسطة الدخل. وينبغي أن تشمل التدابير الوطنية والدولية لمحاربة الفقر مبادئ المساواة، والشمول، والإدماج الاجتماعي لجميع الفئات الضعيفة والمهمشة وأن تشمل أيضاً المنظور الجنساني. وتعد العمالة الكاملة للمرأة، خاصة في المناطق الريفية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتعد السياسات الخاصة بالشباب حيوية أيضاً، وستواصل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزيز وضع برنامج شامل للشباب على المستويين الإقليمي والدولي.

٥٣ - وترحب الجماعة باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٦ بشأن تنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة الذي سيعرف باسم المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، والمقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتشجع الجماعة أيضاً بنشاط الإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بالمهاجرين يعد التعاون الدولي، والإقليمي، والثنائي، والحوار ضرورين لضمان كفالة حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. وقال في ختام كلمته إن طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد تعني أنه يلزم وضع استراتيجيات جديدة وفعالة إذا أرادت البلدان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.